

● أخبار قصيرة

**«الوفاء للمقاومة»:
الانسحاب الإسرائيلي
الكامل شرط لأي
بحث سياسي**

أكدت كتلة «الوفاء للمقاومة» رفضها للمفاوضات المباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي و«اتفاق الإطار»، معتبرةً أنَّ الأولوية هي الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة وتطبيق اتفاق ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ والقرار ١٧٠١ في جنوب اللبنيان. ووصفت الكتلة الخطوات الأخيرة للسلطة اللبنانية بأنها «استعراضية»، متهمَةً إياها بتقديم صورة غير دقيقة عن الواقع الميداني، ومؤكدةً أنَّ الاحتلال لم ينسحب من أي منطقة محتلة، وفق بيانها.

كما ربطت أي نقاش بشأن سلاح المقاومة خارج جنوب اللبنيان بالانسحاب الاحتلال والتوافق الوطني ضمن استراتيجية أمنية شاملة. يأتي ذلك بالتزامن مع دخول الجيش اللبناني بلدة زوطر الغربية وإجراء مسح هندسي، بعد انسحاب إسرائيلي منها ضمن ما يعرف بـ«المناطق التجريبية» المنصوص عليها في اتفاق الإطار.

**بير نهام يتسلّم رئاسة
الحكومة البريطانية
وسط أزمات اقتصادية
وتحديات دولية**

تسلّم أندي بيرنهام رئاسة الحكومة البريطانية خلفاً لكير ستارمر، متعهداً ببدء مرحلة جديدة تقوم على إعادة بناء الثقة الوطنية، مواجهة غلاء المعيشة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وشكّل بيرنهام حكومة جديدة تضم شخصيات مقربة منه، مع تعيين جون هيلي وزيراً للمالية وإد ميليباند وزيراً للخارجية، والإبقاء على شبانة محمود في الداخلية.

وتواجه الحكومة الجديدة تحديات مالية كبيرة، أبرزها ارتفاع الدين العام والتضخم، وضيق هامش الإنفاق، بالتزامن مع ضغوط لزيادة الإنفاق الدفاعي. وأعلن بيرنهام إجراءات لتخفيف أعباء المعيشة، بينها إلغاء ضريبة القيمة المضافة على فواتير الكهرباء، مع بحث خيارات ضريبية وإسكانية جديدة. وخارجياً، تسعى الحكومة لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومواجهة ملفات أوكرانيا والصين والهند وغرب آسيا.

**كوبا.. العقوبات الأميركية
تستهدف التعاون الطبي
وتعاقب الشعب**

أدانت كوبا العقوبات الأميركية الجديدة التي تستهدف برنامج التعاون الطبي الكوبي في الخارج، معتبرةً أنها جزء من سياسة ضغط وعقاب جماعي تطال الشعب الكوبي، وفق تصريحات وزير الخارجية برونو رودريغيز. وقال رودريغيز إن واشنطن تعاقب هافانا عن تقديم خدمات صحية إنسانية تحظى باعتراف دولي، مؤكداً أنَّ الإجراءات الأميركية تهدد حق آلاف الأشخاص في الحصول على الرعاية الصحية.

وتستهدف العقوبات شركات حكومية ووزير الصحة الكوبي، فيما تشير بيانات رسمية إلى أنَّ كوبا أوفدت في عام ٢٠٢٥ نحو ٢٤ ألف طبيب ومتخصص إلى ٥٦ دولة، وحققت من البرنامج إيرادات بلغت ٧ مليارات دولار.

حين يصبح الغذاء ساحة أخرى للحرب

غزة تجوّع تحت القصف.. الاحتلال يحاصر لقمة العيش والعالم يكتفي بالمراقبة



القطاع، مستويات من انعدام الأمن الغذائي الحاد المصنفة ضمن مرحلة «الأزمة» أو أسوأ، في الفترة الممتدة من منتصف نيسان/ أبريل حتى نهاية حزيران/يونيو.

ومن بين هؤلاء، كان نحو ٢١٢ ألف شخص في مرحلة «الطوارئ» الغذائية، في مؤشر يعكس مدى هشاشة الوضع الإنساني وخطورة الظروف التي يعيشها السكان.

لكن الأخطر أنَّ الأزمة مرشحة للتفاقم، إذ تشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من ١,٤ مليون شخص، أي ما يقارب ٦٧ في المئة من سكان القطاع، بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٦ م. وهكذا، فإنَّ أكثر من ثلثي سكان غزة قد يجدون أنفسهم أمام واقع غذائي بالغ القسوة، في ظل استمرار آثار الحرب والدمار والنزوح وتراجع تدفق المساعدات.

هذه الأرقام ليست مجرد نسب جامدة في تقرير دولي، بل هي انعكاس لمأساة إنسانية يعيشها الفلسطينيون يومياً. خلف كل رقم طفل ينتظر وجبة، وأم تبحث عن الغذاء لعائلتها، وأسرة نزحت من منزلها وتعيش في ظروف قاسية، ومريض يحتاج في الوقت نفسه إلى الغذاء والدواء.

وحين يصل الحال بالسكان إلى البحث عن الطعام في القمامة أو اللجوء إلى التسول لتأمين لقمة العيش،

الوفاق/ ما دامت الطائرات تواصل التحليق والقصف، لا تنتهي الحرب في غزة، ولا تتوقف المأساة الإنسانية عند حدود ما يُعلن من تهدئة أو وقف لإطلاق النار. فخلف الركام الذي خلّفته العمليات العسكرية، تستمر معركة أخرى أكثر صمماً وأشد قسوة: معركة الجوع والعطش والمرض، حيث يكافح الفلسطينيون من أجل البقاء وسط واقع إنساني كارثي صنعه الحرب والدمار والنزوح والحصار.

اليوم، يعود شبح الجوع ليخيم على القطاع من جديد، وسط تحذيرات من أنَّ أكثر من ثلثي سكان غزة قد يواجهون مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي بحلول نهاية العام. والمفارقة الأكثر قسوة أنَّ التحسن النسبي الذي ظهر بعد زيادة تدفق المساعدات يؤكد أنَّ إنقاذ الفلسطينيين كان ممكناً، وأنَّ الجوع لم يكن قدراً محتوماً. لكن تراجع الإمدادات ونقص التمويل يهددان بإعادة غزة إلى دائرة الخطر.

**غزة أمام شبح الجوع.. أكثر من ١,٢ مليون
فلسطيني يواجهون الخطر**

تكشف أحدث بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي حجم الكارثة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة، حيث واجه أكثر من ١,٢ مليون شخص، أي نحو ٥٩ في المئة من سكان

فإنَّ الأزمة تكون قد تجاوزت حدود الفقر وانعدام الأمن الغذائي التقليدي، لتتحول إلى أزمة بقاء تهدد حياة مجتمع بأكمله.

إنَّ هذه الأرقام تمثل جرس إنذار للعالم، وتضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية عاجلة: التحرك لضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة منتظمة وأمنة، وحماية المدنيين الفلسطينيين، ومعالجة الأسباب التي دفعت غزة إلى هذا المستوى الكارثي من الاحتياج، بدلاً من الاكتفاء بمراقبة الأرقام وهي تزداد سوءاً.

**حين يتحول الحصار إلى سلاح.. الاحتلال أمام
مسؤولية مباشرة عن تجويع غزة**

لم يعد الجوع في غزة مجرد نتيجة جانبية لحرب مدمرة، بل بات جزءاً من واقع إنساني فرضته سنوات من الحصار والقيود والدمار، في وقت يواجه فيه ملايين الفلسطينيين معركة يومية من أجل تأمين الغذاء والماء والدواء. فبعد أن دمرت حرب الإبادة الصهيونية المنازل ومصادر الرزق والبنية التحتية، أصبح سكان القطاع أكثر اعتماداً على المساعدات، فيما يتحكم كيان الاحتلال بدرجة كبيرة في مسارات الوصول إلى غزة ودخول الإمدادات الأساسية.

إنَّ استمرار القيود على دخول المساعدات، في ظل هذا الواقع الكارثي، يثير تساؤلات خطيرة حول

واسعة من الديمقراطيين بسبب تكلفته الباهظة والسياسات المرتبطة به. ويشمل القانون زيادات في أجور العسكريين تتراوح بين ٥ و٧٠٪، وتمويل عمليات عسكرية واستخباراتية، إلى جانب تعديلات تعزز التعاون الدفاعي والتكنولوجي مع كيان الاحتلال، وهو ما أثار انتقادات حادة داخل الحزب الديمقراطي، خصوصاً في ظل الخسائر الكبيرة التي لحقت بالمدنيين الفلسطينيين في غزة.

وفي المقابل، يرى الجمهوريون أنَّ الإنفاق العسكري الضخم ضروري لتعزيز قوة الجيش الأمريكي وتطوير أنظمة الدفاع وشراء المعدات، في وقت تستعد فيه واشنطن لمواجهة تحديات عسكرية متزايدة.

كما أقر مجلس النواب إطاراً مالياً طارئاً بقيمة ٩٥ مليار دولار،

استخدام الاحتياجات الإنسانية كأداة ضغط في الصراع. فالغذاء ليس سلاحاً، والماء ليس ورقة ابتزاز، وتجويع المدنيين لا يمكن تبريره بأي ذريعة عسكرية أو سياسية. وما يحدث في غزة يستدعي مساءلة دولية حقيقية للسياسات الإسرائيلية التي فاقمت الأزمة، وضمان وصول المساعدات دون عوائق، لأن ترك الفلسطينيين أمام الجوع ليس مجرد إخفاق إنساني، بل مأساة يتحمل العالم مسؤولية وقفها.

**أطفال غزة بين الجوع والموت.. جيل كامل
يحاصره الدمار**

ربما لا تختصر مأساة غزة صورة أكثر قسوة من طفل فلسطيني يبحث عن الطعام والماء، بينما يفترض أن يكون مكانه في المدرسة وبين أسرته، لا في طوابير المساعدات ومخيمات النزوح. فأطفال القطاع لا يواجهون الجوع وحده، بل يعيشون وسط منظومة متشابكة من المعاناة، تبدأ بالنزوح والخوف، ولا تنتهي بفقدان المنازل والتعليم والرعاية الصحية والأمان.

إنَّ سوء التغذية في مرحلة الطفولة ليس أزمة عابرة، بل خطر قديرك آثاراً طويلة الأمد على النمو الجسدي والعقلي والصحة العامة.

ولذلك فإنَّ أيَّ تحسين في مستويات سوء التغذية بعد زيادة المساعدات يؤكد أنَّ وصول الغذاء ينقذ الأرواح، فيما يهدد تراجع الإمدادات بإعادة الأطفال إلى دائرة الخطر. وتزداد المأساة مع تقلص برامج التغذية المخصصة للنساء الحوامل والمرضعات، في وقت تحتاج فيه الفئات الأكثر هشاشة إلى حماية أكبر.

لكن الجوع ليس الخطر الوحيد. فغزة تواجه أيضاً انهياراً خطيراً في شبكات المياه والصرف الصحي، ما يهدد بانتشار الأمراض والأوبئة، خصوصاً في ظل ضعف الخدمات الصحية وسوء التغذية. وهكذا تتشكل دائرة قاتلة: الجوع يضعف أجساد الأطفال، ونقص المياه النظيفة يزيد المرض، وانهيار الخدمات الصحية يقلل فرص العلاج، بينما يمنع الدمار قدرة المجتمع على التعافي.

**كيان الاحتلال يواصل
حصار غزة وتجويع
الفلسطينيين،
وسط حرب ودمار
ونزوح، وصمت دولي
متواطئ يكتفي
بالتحذيرات والبيانات
دون حماية المدنيين****غزة تُترك للجوع.. حين يتحول صمت العالم إلى
شراكة في المأساة**

يكشف الجوع في غزة عجز المجتمع الدولي عن حماية المدنيين الفلسطينيين، فيما تواصل السياسات الإسرائيلية والقيود المفروضة على القطاع تعميق الكارثة الإنسانية. ولم يعد الصمت الدولي مجرد تقاعس، بل أصبح موقفاً يؤثر تساؤلات جديدة حول مسؤولية العالم تجاه ما يعيشه الفلسطينيون.

ختاماً، في غزة، لم يعد الجوع مجرد أزمة إنسانية، بل أصبح عنواناً لمأساة شعب يعيش تحت وطأة الحرب والدمار والنزوح والحصار.

وبينما يواصل الفلسطينيون البحث عن الغذاء والماء والدواء، يبقى المجتمع الدولي أسير البيانات والتحذيرات، عاجزاً عن اتخاذ خطوات حاسمة توقف الكارثة وتحمي المدنيين.

إنَّ استمرار هذا الواقع يضع العالم أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية، ويجعل الصمت الدولي موضع مساءلة حقيقية. غزة لا تحتاج إلى مزيد من الوعود، بل إلى وقف الحرب، وضمان وصول المساعدات، وحماية المدنيين، وفتح الطريق أمام إعادة الإعمار. فالفلسطينيون لا يطلعون الشفقة، بل يحقهم في الحياة والكرامة والعدالة.

البحر الأحمر على صفيح ساخن..**حظر السفن يشعل أسعار النفط**

يتجه التصعيد في البحر الأحمر إلى مرحلة جديدة، مع تشديد القوات المسلحة اليمنية القيود على حركة السفن المرتبطة بالموانئ السعودية، وسط تلويح بتوسيع نطاق الحظر ليشمل جميع السفن المتجهة إلى تلك الموانئ، بغض النظر عن جنسيتها.

ووفق التقرير، بدأت شركات شحن آسيوية تغيير مساراتها والالتفاف عبر طريق الرجاء الصالح، تجنباً للمخاطر المحتملة في البحر الأحمر، في وقت تشير فيه بيانات ملاحية إلى تراجع عدد السفن العابرة نحو الموانئ السعودية عبر مضيق باب المندب من ٧٣ سفينة إلى نحو ٢٩ سفينة. كما أفادت وكالات إعلامية بأنَّ القوات المسلحة اليمنية منعت خلال ٤٨ ساعة ١٠ سفن، بينها ناقلتنا نفط، من عبور المضيق، مادفع بعضها إلى تغيير مسارها باتجاه قناة السويس.

وبالتزامن مع استمرار إغلاق مضيق هرمز، بدأت المخاوف تترايد من اضطراب إمدادات النفط وارتفاع الأسعار. ووفق التقرير، ارتفع سعر البرميل إلى نحو ٩٤ دولاراً، بزيادة بلغت ٤٪، وسط توقعات بإمكانية وصوله إلى ١٠٠ دولار. وتشير هذه التطورات إلى أنَّ التصعيد في البحر الأحمر يتجاوز حدود المواجهة المحلية، ليؤثر على حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وأسواق الطاقة، فيما تراقب الأسواق تداعيات أي توسع محتمل في نطاق الأزمة.

